ملف المناصرة

جميلة لوكيل

Jamila Loukil

خارج الاحتجاز الجزائر

صحفية متقاعدة منذ 2022 وعضوة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، غطّت مظاهرات الحراك في وهران، وقُبض عليها مرات عدة بين 2019 و2021. وُجّهت إليها تهم تتعلق بالإرهاب عام 2021، وبُرّئت بعد أربع سنوات من المضايقات القضائية.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-DZ-2026-002

01

القضية في دقيقة

صحفية متقاعدة منذ 2022 وعضوة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، غطّت مظاهرات الحراك في وهران، وقُبض عليها مرات عدة بين 2019 و2021. وُجّهت إليها تهم تتعلق بالإرهاب عام 2021، وبُرّئت بعد أربع سنوات من المضايقات القضائية.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**28 أبريل/نيسان 2021**
الدولة	**الجزائر**
الحكم	**بُرّئت من جميع التهم في 26 فبراير/شباط 2025.**
التهم	**الانخراط في منظمة إرهابية أو تخريبية تنشط في الخارج أو في الجزائر** **التآمر ضد أمن الدولة بغرض تحريض المواطنين على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو المساس بوحدة التراب الوطني** **دعاية من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية، ذات مصدر أو إيحاء أجنبي**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد جميلة لوكيل بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص جميلة لوكيل بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة جميلة لوكيل على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/jamila-loukil/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
تجريم التضامن	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
انتهاك حرية الصحافة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

22 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

اعتقال
القبض عليها خلال تجمع انتخابي في وهران
قُبض على جميلة لوكيل مع زوجها قدور شويشة خلال تجمع للحملة الرئاسية في وهران، وتوبعت بتهمة التجمهر غير المرخص.

8 أكتوبر/تشرين الأول 2020

اعتقال
القبض عليها لفترة وجيزة خلال وقفة احتجاجية
قُبض عليها لفترة وجيزة خلال وقفة تندد بقتل امرأة.

21 ديسمبر/كانون الأول 2020

براءة
البراءة في قضية التجمهر
بُرِّئت ابتدائيًا في قضية التجمهر غير المرخص، وتأكدت البراءة في الاستئناف في 2 يونيو/حزيران 2021.

4 أبريل/نيسان 2021

اعتقال
القبض عليها خلال وقفة تضامنية
قُبض عليها خلال وقفة تضامنية مع سعيد شطوان.

21 أبريل/نيسان 2021

سياق
شكوى ضد مسؤولين في وهران
قدّمت شكوى ضد والي وهران ورئيس أمن الولاية ومحافظ شرطة بتهمة العنف وإساءة استعمال السلطة.

28 أبريل/نيسان 2021

اعتقال
القبض عليها لدى خروجها من مجلس قضاء وهران
قُبض عليها دون أمر قضائي مع زوجها لدى خروجهما من مجلس قضاء وهران، واقتيدت إلى مركز شرطة للاستجواب.

29 أبريل/نيسان 2021

توجيه اتهام
توجيه تهم إرهابية
وجّه وكيل الجمهورية بوهران إلى لوكيل، مع سعيد بودور وقدور شويشة واثني عشر ناشطًا آخرين من الحراك، تهم الانخراط في منظمة إرهابية والتآمر على أمن الدولة والدعاية التي من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية. وكانت عقوبة تهمة الإرهاب تصل إلى السجن عشرين عامًا.

29 أبريل/نيسان 2021

إفراج مشروط
الإفراج عنها بكفالة بعد توجيه التهم
أُفرج عنها بكفالة في اليوم نفسه بعد توجيه التهم إليها.

17 سبتمبر/أيلول 2021

فتح تحقيق

نقل القضية إلى محكمة مكافحة الإرهاب في الجزائر العاصمة

أحال قاضي التحقيق في وهران قضيتها إلى قسم مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود بمحكمة سيدي امحمد في الجزائر العاصمة، لتنتقل الإجراءات من الاختصاص الجهوي إلى الاختصاص الوطني أمام غرف متخصصة في مكافحة الإرهاب.

أغسطس/آب 2022

سياق

منع السفر إلى اجتماع مرتبط بالأمم المتحدة في جنيف

في مطار وهران، مُنع زوجها من ركوب الطائرة إلى جنيف للمشاركة في جلسة تمهيدية بشأن الجزائر نظمتها منظمة UPR Info في 31 أغسطس/آب 2022، ورفضت هي السفر من دونه.

7 سبتمبر/أيلول 2022

جلسة محاكمة

المثول أمام قاضي التحقيق

مثلت للتحقيق في محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة أمام قاضي قسم مكافحة الإرهاب.

8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

سياق

قاضي التحقيق يطلب انتفاء وجه الدعوى

طلب قاضي التحقيق انتفاء وجه الدعوى في جميع التهم، واعترضت النيابة.

29 سبتمبر/أيلول 2023

سياق

ورود اسمها في تقرير أممي بشأن الأعمال الانتقامية

ورد اسمها في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة، ثم في تقريري 26 سبتمبر/أيلول 2024 و24 سبتمبر/أيلول 2025.

3 ديسمبر/كانون الأول 2023

براءة

تبرئتها في المرحلة الابتدائية أمام محكمة الدار البيضاء

بُرِّئت في المرحلة الابتدائية أمام محكمة الدار البيضاء.

26 فبراير/شباط 2025

براءة

البراءة من جميع التهم

برّأت محكمة الجنايات الإستئنافية بمجلس قضاء الجزائر لوكيل وبودور وشويشة من جميع التهم المتعلقة بالإرهاب. وكان النطق بالحكم قد أُجّل أربع مرات.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

جميلة لوكيل صحفية وعضوة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي من أقدم المنظمات الحقوقية المستقلة في البلاد. وركّزت تقاريرها على الحراك الاحتجاجي، الذي انطلق في فبراير/شباط 2019 حملةً متواصلة من المظاهرات السلمية تطالب بالتغيير الديمقراطي وإنهاء الفساد واستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حكم طويلًا. وعملت في وهران، ثاني أكبر مدن الجزائر، حيث وثّقت المظاهرات وتجارب الناشطين. وتقاعدت من العمل الصحفي في مايو/أيار 2022.

وقُبض عليها مرات عدة خلال الحراك: في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 خلال تجمع للحملة الرئاسية في وهران، وتوبعت بعده بتهمة التجمهر غير المرخص ثم بُرّئت؛ وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول 2020 خلال وقفة تندد بقتل امرأة؛ وفي 4 أبريل/نيسان 2021 خلال وقفة تضامنية؛ وفي 28 أبريل/نيسان 2021، دون أمر قضائي، لدى خروجها من مجلس قضاء وهران مع زوجها قدور شويشة.

أخرج الحراك ملايين الجزائريين إلى الشوارع كل أسبوع. وبعد تنحّي بوتفليقة في أبريل/نيسان 2019، استمرت المظاهرات مطالبةً بإصلاح هيكلي أعمق. وردّت السلطات بموجات من الاعتقالات استهدفت ناشطين وصحفيين ومدافعين وثّقوا انتهاكات الدولة أو عبّروا عن المعارضة.

التهم

في 29 أبريل/نيسان 2021، وجّه وكيل الجمهورية في وهران إلى جميلة لوكيل وسعيد بودور وقدور شويشة واثني عشر ناشطًا آخرين من الحراك تهم «الانخراط في منظمة إرهابية أو تخريبية تنشط في الخارج أو في الجزائر»، و«التآمر ضد أمن الدولة بغرض تحريض المواطنين على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو المساس بوحدة التراب الوطني»، و«دعاية من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية، ذات مصدر أو إيحاء أجنبي». وأُفرج عنها بكفالة في اليوم نفسه. وكانت تهمة الإرهاب تنطوي على عقوبة قصوى بالسجن عشرين عامًا.

ربطت التهم النشاط السلمي بالإرهاب، وهو أسلوب يتزايد استخدامه ضد المدافعين في الحراك. ووثّق المجتمع المدني الجزائري طفرة في الاعتقالات والملاحقات التعسفية بعد الانتخابات التشريعية في يونيو/حزيران 2021، إذ سعت السلطات إلى قمع المعارضة وإحكام سيطرتها.

الإحالة إلى الاختصاص الوطني

في 17 سبتمبر/أيلول 2021، أحال قاضي التحقيق في وهران قضايا لوكيل وبودور وشويشة إلى قسم مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة. ونقلت الإحالة القضية من الاختصاص الجهوي إلى الاختصاص الوطني، ووضعتها أمام غرفة متخصصة في مكافحة الإرهاب. وظل غير واضح ما إذا كان قاضي التحقيق الجديد سيستأنف الإجراءات من البداية أم سيعتمد على القرارات السابقة.

زادت الإحالة من خطر الحبس المؤقت ومن إطالة الإجراءات القضائية. ووُضع سعيد بودور تحت الرقابة القضائية، بينما فُرض على قدور شويشة منع من السفر. وواجهت لوكيل احتمال الحبس المؤقت مدة طويلة إن أمر به قاضي التحقيق.

الاستدعاء والتحقيق

في 5 سبتمبر/أيلول 2022، استُدعيت لوكيل للمثول للتحقيق في 7 سبتمبر/أيلول 2022 الساعة 9:30 صباحًا أمام قاضي التحقيق في الغرفة الخامسة للقطب الجزائي المتخصص. ووضعها الاستدعاء مجددًا أمام خطر الاحتجاز. ومثلت أمام القاضي في محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة. ومضى التحقيق في إطار مكافحة الإرهاب. وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 طلب قاضي التحقيق انتفاء

وجه الدعوى في جميع التهم، لكن النيابة اعترضت.

وفي أغسطس/آب 2022 مُنع زوجها في مطار وهران من السفر إلى جنيف للمشاركة في جلسة تمهيدية بشأن الجزائر نظمتها منظمة UPR Info، ورفضت هي السفر من دونه. وورد اسمها في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة في 2023 و2024 و2025.

البراءة

في 3 ديسمبر/كانون الأول 2023، برّأتها محكمة الدار البيضاء ابتدائيًا. وفي 26 فبراير/شباط 2025، برّأت محكمة الجنايات الاستئنافية لدى مجلس قضاء الجزائر جميلة لوكيل وسعيد بودور وقدور شويشة من جميع التهم. وكان النطق بالحكم قد أُجّل أربع مرات. وجاءت البراءة بعد نحو أربع سنوات من توجيه التهم الأولى، ظلت لوكيل خلالها تحت تهديد حكم بالسجن عشرين عامًا بسبب عملها الصحفي والحقوقي.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Jamila Loukil, journalist (retired since 2022) and human rights defender; member of the Algerian League for the Defence of Human Rights (LADDH), who covered the peaceful Hirak protest movement in Oran in Algeria, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Journalist, retired since 2022, and member of the Algerian League for the Defence of Human Rights (LADDH), who covered Hirak demonstrations in Oran and was arrested several times between 2019 and 2021. Charged with terrorism-related offences in 2021 and acquitted after four years of judicial harassment.

I respectfully urge your authorities to:
1. Drop any charges that remain on record against Jamila Loukil in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Jamila Loukil faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Jamila Loukil can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Jamila Loukil is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026